العلاقات العراقية – الكويتية بعد عام ٢٠٠٣

د.منى حسين عبيد
جامعة بغداد - مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

ملخص

واجهت العلاقات العراقية - الكويتية العديد من المشكلات التي كان لها تأثيرها في علاقة البلدين وفي مقدمتها قضية الحدود ومشكلة الاجتياح العراقي للكويت عام ١٩٩٠، التي أدت إلى قطع العلاقات بين الجانبين، أضاف المزيد من المشاكل بين البلدين، وكرست من التباعد والخلاف بينهما، واسهمت بشكل مباشر في إثارة التوتر والعداء بينهما.

وبعد عام ٢٠٠٣، شهدت الساحة العراقية الكثير من المتغيرات السياسية التي انعكست على العراق بشكل خاص، وعلى دول المنطقة بشكل عام، وفي ظل هذه المتغيرات السياسية الجديدة التي شهدها العراق، بدأت مرحلة جديدة في تاريخ العلاقات العراقية –الكويتية، أكد خلالها الجانبان على أهمية بناء علاقات جديدة قائمة على الاحترام المتبادل وحسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكلا البلدين، بما ينسجم ومبادئ القانون الدولي، وبما يخدم المصالح المشتركة للبلدين، ويوفر المناخ المناسب لإقامة أفضل العلاقات بينهما.

وعقب المساعي التي بذلها قادة البلدين لتجاوز خلافات الماضي، التي عمقت جذورها السياسات الخاطئة للنظام السابق ، وهو الأمر الذي تحقق بشكل فعلي حينما أسهمت الكويت في اخراج العراق من طائلة الفصل السابع، بعدما أوفى العراق بكافة التزاماته، فضلا عن تقديمها الدعم والمعونة للشعب العراقي وتقديمها عبر مؤتمر مدريد للدول المانحة الذي عقد في نهاية ٢٠٠٣ ما جملته مليار ونصف المليار دولار لإعادة إعمار البينة التحتية.

الى جانب تكثيف الزيارات الرسمية بين قادة البلدين.والتي كان لها تأثيرها في تقوية اواصر العلاقات بين البلدين.وترميم ما خلفته الحقبة السابقة من دمار .

The Iraqi- Kuwaiti relations after 2003

Dr. Muna Hussein Obeid
University of Baghdad - Center for Strategic and International Studies

Abstract

The Iraqi- Kuwaiti relations had witnessed a lot of problems which had its impact on them, at the fore front is the frontier issue, and the Iraqi invasion of Kuwait in 1990 which led to the severance of relations between them and had strengthened the disagreement and the dispute and raised the animosity and tension.

After 2003, Iraq has witnessed a lot of changes which affected Iraq and the region as a whole.

Under the new political developments in Iraq, a now phase has started in the relations between the two parts. which is based on the emphasis on building new relations based on the mutual respect and non intervention in the internal affairs of both countries, and in accordance with the principles of the international law, and which serves the mutual interests of the two countries and creat good environment for better relations.

The leader of the two countries had sought to surpass the disagreements of the past, which were caused by the ill policies of the previous political system. The Kuwaiti government has helped the new political system of Iraq by giving support of the Iraqi people, and it had gaved about 1,0 billion dollar to rebuild the Iraqi infrustructure. There is also another aspect helped strengthening the relations represented by the raise in the official vistings between the leaders of the two parts that had strengthened the relations between them and surpassing the last era.

مقدمة

مرت العلاقات العراقية الكويتية بحالات من المد والجز نتيجة للمشكلات السياسة التي شهدها البلدان وفي مقدمتها قضية الحدود ومشكلة ألاجتياح العراقي للكويت عام ١٩٩٠، والذي أدى إلى قطع العلاقات بين الجانبين،والذي أضاف الكثير من المشاكل بين الطرفين، وكرس التباعد والخلاف، واسهم بشكل مباشر في إثارة التوتر والعداء بينهما.

كما شهدت الساحة العراقية الكثير من المتغيرات السياسية التي انعكست على العراق بشكل خاص، وعلى دول المنطقة بشكل عام، ولاسيما بعد ألاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣،ففي ظل تلك المتغيرات حدث تحول مهم في تاريخ العلاقات العراقية –الكويتية، فقد أكد الجانبان على أهمية بناء علاقات جديدة قائمة على الاحترام المتبادل وحسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكلا البلدين، بما ينسجم ومبادئ القانون الدولي، وبما يخدم المصالح المشتركة للبلدين، ويوفر المناخ المناسب لإقامة أفضل العلاقات بينهما.

كما أخذت العلاقات بالتطور، ولاسيما بعد الجهود التي بذلها قادة البلدين لتجاوز الخلافات ، التي عمقت جذورها سياسات النظام السابق ، وقد اسهمت تلك الجهود في اخراج العراق من طائلة الفصل السابع، بعدما أوفى العراق بكافة التزاماته تجاه الجارة الكويت، فضلا عن تكثيف الزيارات الرسمية بين قادة البلدين، والتي تمخض عنها ولادة مرحلة جديدة من العلاقات المبنية على حسن الجوار.

ولما باتت العلاقات بين البلدين نموذجية ومتطورة، وهو ما انعكس ايجابيا على امن واستقرار المنطقة التي تتعرض لتوسنامي فوضوي يستهدف استقرار البلدان ويقوض أمنهما.

فقد انطلق البحث من فرضية مفادها ان العلاقات القائمة بين العراق والكويت تعد مثالا قويا لمفهوم التعاون.

وبناءاً على ذلك،فقد جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على حقبة بالغة الاهمية في تاريخ البلدين، ،ومعرفة مدى اثرها في رسم الخارطة السياسية بينهما .معتمدين في ذلك على مناهج عدة منها المنهج التاريخي لوصف طبيعة العلاقات بين البلدين،والمنهج المقارن لتوضيح سياسة كلا البلدين في التعاطي مع القضايا العالقة بينهما.

اولا:-العلاقات العراقية- الكويتية خلال الحقبة(١٩٣٢- ١٩٥٨)

شهدت العلاقات العراقية -الكويتية توترات سياسية منذ العهد العثماني فقد كانت الكويت قضاءً تابعاً لولاية البصرة ، كان حاكم الكويت يحمل لقب قائمقام تابع لولاية قضاءالبصرة،وكانت بريطانيا هي الدولة الأوربية الوحيدة المسيطرة في الخليج العربي ، وفي عام ١٨٦١ عقدت اتفاقات بريطانية للحماية مع جميع المشيخات في الخليج بإستثناء الكويت وقطر إلا أن ظهور النفوذ الروسي والألماني في الخليج عن طريق التفاوض مع الباب العالي دفعها الى كسب ولاء شيوخ الكويت والتعاون معهم لقاء مكافأة مالية أقصاها(١٥,٠٠٠)جنيه إسترليني الا أن حاكم الكويت طلب بدلاً عن ذلك وعداً من بريطانيا بحماية الكويت لقاء التعاون معها ونتج عن ذلك توقيع معاهدة بين الطرفين التزم بها حاكم الكويت بعدم تأجير أراضيه لأية دولة أخرى إلا بعد أخذ موافقة بريطانيا مقابل حماية الاخيرة للكويت من أي عدوان عليها . وفي المقابل اعترضت الدولة العثمانية على هذا الاتفاق وحشدت قواتها في البصرة فأرسلت بريطانيا سرباً بحري الى الكويت لحمايتها ودارت مفاوضات بين الجانبين البريطاني والعثماني نتج عنه اتفاق سري تضمن ابقاء الوضع الكويتي على ماهو عليه من دون الإقرار العلني بالاتفاق البريطاني الكويتي[١].

وفي العام ١٩١٣ اتفقت بريطانيا مع الدولة العثمانية على تحديد مناطق النفوذ في شرق االجزيرة العربية وعدت الكويت(قضاء ذا حكم ذاتي) تابع للإمبراطورية العثمانية الا أن العراق رفض هذا الاتفاق جملة وتفصيلا،ونصت الاتفاقية على ان يتم تبادل التصديق على المعاهدة في لندن حالما يتسنى ذلك على ان يكون في غضون ثلاثة اشهر من توقيعها على أقصى تقدير كما اصدر ممثل الدولة العثمانية(حقي باشا) في يوم عقد الاتفاقية أن الاتفاقية لن تصبح سارية المفعول مادامت الحكومة البريطانية متمسكة بالتحفظات التي كانت قد تقدمت بها والتي أعلنت موافقتها على الاتفاقية مقابل قيام الدولة العثمانية ببعض الإصلاحات الضريبية وتوقيعها على اتفاقية السكك الحديدية،ورغم تحديد يوم ٣١ من تشرين الاول ١٩١٤ تاريخاً لتبادل وثائق تصديق المعاهدة الا أن التصديق لم يتم بسبب اندلاع الحرب العالمية الاولى[٢].

وعدت بريطانيا ذلك التحديد هو بمثابة ، حدود الكويت وأقرته في العام ١٩٢٢ وعدّ الطرفان أن اتفاقية ١٩١٣ هي اساس العلاقات بين الدولتين على الرغم من أن الاتفاق لم يتم التصديق عليه ولم يكن هناك حتى هذه اللحظة اتفاق مصدق بين العراق والكويت حول مسألة الحدود ، أذن قضية تحديد الحدود العراقية الكويتية هي مشكلة قانونية بالدرجة الأساس فهذه الحدود لم تحدد باتفاقية ثنائية كما حدث بين العراق وإيران على سبيل المثال في معاهدة (زهاب) ومعاهدة ١٩٧٥ حول تحديد خط العمق (التالوك) في شط العرب ومن ثم على الحكومة العراقية أن تلجأ إلى المشرعين وخبراء القانون الدولي للخروج من الازمة[٣].

وفي أعقاب حصول العراق على استقلاله من بريطانيا عام ١٩٣٠م وانضمامه إلى عصبة الأمم في العام ١٩٣٢م ، صدرت رسالة من المقيم السياسي البريطاني آنذاك موجهة الى حاكم الكويت وقتذاك احمد الجابر بأن حكومة صاحب الجلالة قد اعترفت بالحدود التي تريدها الكويت والعراق كما حددتها اتفاقية عام ١٩١٣م ويتضح ذلك من خلال الرسائل المتبادلة بين رئيس الوزراء العراقي الاسبق نوري السعيد والشيخ أحمد الجابر حاكم الكويت في ٢١تموز ١٩٣٢[٤].

ويرى المؤرخ الكويتي د.عبدالملك التميمي أن العلاقات السياسية الرسمية بين الكويت والعراق قد بدأت منذ العام ١٩٣٢ عندما تمت المراسلات بينهما حول القضايا المشتركة وخاصة الحدودية ، أما قبل ذلك فقد كان بين البلدين تجارة برية وبحرية ، وكان للكثير من الكويتيين مزارع في جنوب العراق وكانت الكويت تحصل على معظم احتياجاتها من العراق[٥].

وبعد تتويج الملك غازي نجل الملك فيصل الأول في العام ١٩٣٣ ملكاً على العراق ، بدأت الدعوة إلى ضم الكويت تحت التأثيرات الألمانية الخاصة بضم هتلر للنمسا ومحاولة الملك الشاب تقليد الدعاية الألمانية ، فقام بواسطة محطته الإذاعية – التي كانت تبث من قصر الزهور – بالمطالبة بضم الكويت ، وواكب هذه الدعاية انتقادات حادة لشيخ الكويت في حملة

صحفية تزامنت مع أحداث عام ١٩٣٨ في الكويت حيث حل فيها شيخ الكويت أحمد الجابر الصباح (١٩٢١-١٩٥٠) المجلس النيابي بعد تأسيسه بستة شهور . ومع وفاة الملك غازي عام ١٩٣٩ في حادث غامض توقفت المطالبة العراقية مؤقتاً[٦].

كانت وجهة نظر العراق بدأت عند ظهور دلائل تشير إلى احتمالات وجود النفط في المنطقة الحدودية بين البلدين الأمر الذي دعا الجانب العراقي عام ١٩٣٥ إلى إثارة العديد من المشكلات بشأن ترسيم الحدود البرية والبحرية . إلا أن العام ١٩٣٧ شهد تطوراً ايجابياً في قضية ترسيم الحدود حين تم الاتفاق في ايار في ذلك العام على توصيفها على نحو يمهد لعملية الترسيم وقد جاء على النحو الآتي[٧] :

أولاً-يبدأ الحد من نقطة الوجه ، وهي نقطة التقاء وادي العوجه بوادي الباطن.

ثانياً-يتبع خط الحدود بعد نقطة بدايته ثلوج وادي الباطن أي يسير مع أعمق مجرى لوادي الباطن في اتجاه الشمال الشرقي .

ثالثاً-يسير الحد بخط مستقيم شرقاً من الباطن إلى جنوب أخر نخلة تقع إلى أقصى جنوب سفوان .

رابعاً-يكون امتداد الحد من النقطة الواقعة جنوب سفوان حتى النقطة التي يلتقي فيها خور عبدالله بخور الزبير حتى البحر المفتوح[٨].

على الرغم من، هذه الخطوة الإيجابية فقد توقفت القضية عند هذا الحد نتيجة للتطورات التي أعقبتها ، سواء على المستوى الداخلي للعراق بانقلاب بكر صدقي أو على مستوى السياسات العراقية تجاه الكويت في المحاولة الشهيرة التي قام بها الملك غازي لضم الكويت اذ تبنى الملك غازي وبشكل رسمي دعوة ضم الكويت عبر اذاعته الخاصة المسماة بإذاعة قصر الزهور وعلى اثرها شهدت الكويت اواخر عام ١٩٨٣ واوائل عام ١٩٣٩ مظاهرات تأييد لدعوة الملك غازي ،وقامت حركة معارضة لحكم الشيخ احمد الجابر الصباح –امير الكويت ،تطالب بالإصلاح الشامل في الادارة والقضاء والتعليم والصحة والتي تحولت شيئا فشيئا الى تأييد دعوة الملك بوصفها السبيل الامثل للإصلاح .وقامت مظاهرات تهتف بحياة الملك غازي ملكا للوحدة العربية ،ورفعت لافتات كتب عليها "الكويت جزء من العراق" ،وفي ١٠ اذار قامت انتفاضة عارمة في الكويت ولم يستطع النظام من اعادة النظام الا بعد ان ازهقت الارواح ،كما مارس الانكليز ضغوطا كثيرة على الملك غازي لإيقاف حملة الدعاية ضد امير الكويت ،ويعتقد بان مقتل الملك غازي كان تدبيرا بريطانيا بسبب موقفه من الكويت وعلى اية حال بات محاولات ضم الكويت بالفشل[٩].

وكانت مشكلة تجارة التهريب في تلك الحقبة سبباً في خلق مشاكل سياسة بين البلدين لاختلاف طبيعة النظامين الاقتصاديين ، وربما كانت حاجة العراق إلى منافذ على الخليج بعد أن ضاقت نتيجة تنازلات ١٩٣٧ في اتفاقية شط العرب مع إيران هي السبب في ادعاءات الضم ومحاولة الاستحواذ على الممتلكات الخاصة لأسرة الصباح في البصرة والفاو وعدم الاعتراف بملكيتها[١٠].

وبالرغم من ذلك فقد – تميز العلاقات الكويتية-العراقية بالطابع الرسمي الودي طيلة عقدي الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين يتضح ذلك – على سبيل المثال – في ما طالب به وزير خارجية العراق في كانون الاول ١٩٥٨ من 'إقامة علاقات مع الكويت على أسس جديدة من الصداقة والتكافؤ وذلك بفتح قنصلية تجارية للجمهورية العراقية في الكويت لتكون حلقة اتصال بين البلدين ، كما ساندت مطالبة الكويت بالانضمام إلى العديد من المنظمات والمؤسسات العربية إستكمالاً لشخصيتها الدولية ، بل إن العراق في تلك الحقبة كان يتعامل مع الكويت كدولة مستقلة حتى قبل أن تلغي الكويت اتفاقية عام ١٨٩٩ مع بريطانيا ، وهو ما ظهر واضحاً في جوازات السفر وإجراءات الكمارك بين البلدين وكتب التاريخ والجغرافيا في معاهد التعليم العراقية التي تشير إلى الدول المجاورة للعراق ومنها الكويت ، فضلاً عن الخرائط الجغرافية التي تضمنت الحد الفاصل بين البلدين[١١].

والحدث الآخر المهم في تلك الحقبة هو مطالبة نوري السعيد رئيس وزراء العراق بانضمام الكويت إلى الاتحاد العربي الذي تأسس من المملكتين الهاشمتين العراق والأردن في العام ١٩٥٨ وقدم العراق اقتراحاً إلى بريطانيا يقضي بمنح الكويت استقلالها حتى تصبح في وضع يؤهلها لكي تدخل عضواً في الاتحاد الجديد . وهذا يبين الازدواجية في التعامل العراقي تجاه الكويت مرة أخرى ، فتارة تطالب بضم الكويت إلى العراق وتارة أخرى تعترف بالكويت كبلد مستقل عن العراق وتتفاوض مع الكويت حول المسائل السياسية والحدودية .

وقد رفض الشيخ عبدالله السالم هذا العرض العراقي للانضمام إلى الاتحاد الهاشمي المذكور وأيده في ذلك الإنجليز ، وبطبيعة الحال فان هذه الفكرة العراقية ماتت في حينها بسبب سقوط النظام الملكي عام ١٩٥٨ [١٢].

ثانيا:-العلاقات العراقية - الكويتية خلال الحقبة (١٩٥٨-١٩٨٨)

بعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ والتي اطاحت بالنظام الملكي ،قام الشيخ عبد الله السالم بمغازلة النظام الجديد من خلال طلبه من رئيس وزراء العراق الزعيم الركن عبد الكريم قاسم في ٢٥ اب ١٩٥٨ تسهيل استيراد الكويت للمواد الغذائية،ورفع القيود عن تنقل الكويتيين الى العراق،فأمر عبد الكريم قاسم باطلاق حرية النقل والتنقل والتصدير الى الكويت.

وفي ظل تلك الاجواء،زار شيخ الكويت بغداد في تشرين الاول ١٩٥٨ ،وقدم التهنئة لرجال الثورة وكان في استقبله رئيس وزراء العراق عبد الكريم قاسم[١٣].

من جانب اخر انشغل رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم في السنوات الاولى للثورة بحمايتها من الاخطار الداخلية والخارجية ،واظهر ميلا نحو توثيق العلاقات مع الكويت من خلال طلب حكومته في ٢٩ كانون الاول ١٩٥٨ فتح قنصلية او ممثلية تجارية عراقية في الكويت ،الا ان الحكومة البريطانية لم توافق على ذلك الطلب.

وبعد ايام من اعلان الكويت دولة مستقلة في حزيران ١٩٦١ اعلن عبد الكريم قاسم في ٢٥ حزيران من العام نفسه ،باعادة الكويت الى العراق [١٤].اذ ادعى عبد الكريم قاسم "ان الكويت جزء لا يتجزء من العراق ذاكرا ان الكويت كانت يوما منطقة تابعة لولاية البصرة الخاضعة للحكم العثماني"[١٥] ..."وقد اختطفها الانكليز بعد الحرب العالمية الاولى في غفلة من الزمن وبتساهل اذناب الاستعمار .وان هذا الجزء سوف يعود قريبا للعراق وينعم بالازدهار كما سينعم بقية اجزاء العراق"[١٦]

ولقد كان لقرار عبدالكريم قاسم المفاجئ رد فعل سريع في الكويت تجلت مظاهره في أمور ثلاثة هي : -

١- بيان أصدرته حكومة دولة الكويت وأعلنت فيه استنكارها لقرار رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم وتصميمها على الدفاع عن أراضيها وكيانها كدولة عربية مستقلة ، وأعلنت حالة الطوارئ في البلاد ووضعت قواتها على الحدود المتاخمة للعراق ، على أثر تحرك القوات العراقية قرب حدودها مع الكويت

٢- الدخول في مشاورات عاجلة مع بريطانيا لبحث الإجراءات التي قد تترتب على قرار حكومة العراق نتج عنها أن ارجأت القوات البريطانية ووحدات الأسطول البريطاني رحليها عن الكويت بعض الوقت .

٣-دعا الشيخ عبدالله السالم المجلس الأعلى للشيوخ إلى اجتماع عاجل للتشاور في الخطوة التي يمكن اتخاذها في حالة قيام العراق بمحاولة ضم الكويت إليه بالقوة ، كما قام بإجراء مشاورات سريعة مع الملك سعود وطلب منه التدخل لحماية الكويت بكافة السبل فاستجاب الملك سعود وأرسل بعض وحدات من القوات السعودية التي وصلت بعد ٣ أيام من طلب الكويت ، على حين وصلت القوات البريطانية بعد ذلك بيومين أي في الأول من تموز ١٩٦١م[١٧]

وقد قامت الكويت كذلك بإخطار الدول العربية بموقف قاسم من استقلال الكويت وكذلك تم إخطار جامعة الدول العربية والأمم المتحدة بالتهديد العراقي.وعلى اثرها قررت الجامعة العربية ارسال قوات عربية للمرابطة في الكويت ولم يستخدم اجراء عسكري معين ،بل اكتفى عبد الكريم قاسم بحملة اعلامية وسياسية فقط[١٨]

لقد اثار قرار الضم حفيظة المملكة العربية السعودية فقد سارع الملك سعود الى ارسال العماد اول ابراهيم الطسان الى الكويت ليجتمع بالسلطات الكويتية،كما هاتف الملك الامير عبد الله السالم ،وكان لدى السعوديين اسبابهم التي دفعتهم لذلك العمل منها الروابط التقليدية بين العائلتين الحاكمتين السعودية والكويتية، والعداء بين السعوديين والعراقيين ،ورغبة السعوديين في التوصل مستقبلا الى حلول في المنطقة المحايدة الكويتية السعودية مع بلد مستقل كالكويت[١٩].كما عبرت الجمهورية العربية المتحدة عن موقفها من خلال البيان الرسمي الذي اصدرته في ٢٨ حزيران من العام ١٩٦١ جاء فيه:"ان الجمهورية العربية المتحدة لاتقبل بمنطق "الضم"وان كانت على استعداد لبذل كل جهدها لتأييد منطق "الوحدة الشاملة".وانها وهي دولة انبثقت من الوحدة الشاملة بين مصر وسوريا لايمكن بطبيعتها الا ان تكون سندا لكل اتجاه الى الوحدة ، سواء كانت وحدة جزئية، او وحدة شاملة،ولكن الوحدة لايجب ولا يمكن الا ان تكون تعبيرا جماعيا عن ارادة شعبية عربية متبادلة قائمة على الاختيار الحر..."[٢٠]

وعلى الرغم من، ردود الفعل الرافضة للدعاوي العراقية من قبل الدول العربية – وعلى رأسها مصر والسعودية– ومن قبل دول أخرى كبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية فإن العراق استمر في دعواه مطالباً بضم الكويت حتى سقوط نظام عبدالكريم قاسم في ٨ شباط عام ١٩٦٣م وبذلك انتهى التهديد العراقي الثاني بعد تهديد الملك غازي من قبل [٢١] .

بعد الاطاحة بنظام عبد الكريم قاسم بانقلاب عسكري في ٨ شباط ١٩٦٣ ،سارع امير الكويت عبد الله السالم الصباح بارسال برقية تهنئة الى الرئيس العراقي عبد السلام عارف،وسارعت الكويت الى ترتيب انضمامها في هيئة الامم المتحدة بعد زوال نظام عبد الكريم قاسم فتم قبولها عضوا في ١٤ تموز ١٩٦٣ ،نتيجة عدم معارضة العراق لهذه الخطوة ،وبذلك اصبحت الكويت الدولة الحادية عشر بعد المائة من الدول الاعضاء في الامم المتحدة.

ولم تتوقف الكويت عند هذا الحد فقد عمدت الى ارسال وفد كويتي الى العراق ترأسه الشيخ صباح السالم الصباح (١٩٦٥-١٩٧٧) ولي العهد ووزير الخارجية انذاك في نهاية عام ١٩٦٣ ،واجرى مباحثات مع احمد حسن البكر رئيس الوزراء ،اكد خلالها الجانبين رغبتهما في توطيد العلاقات الثنائية بعد ما اصابها الخلل في عهد عبد الكريم قاسم،وعرض حينها طالب شبيب وزير خارجية العراق على الوفد الكويتي اقامة علاقات فيدرالية بين البلدين،الا ان الجانب الكويتي رفض ذلك[٢٢].

وفي الجولة الثانية من المفاوضات توصل الطرفان الى اتفاق تضمن توطيد العلاقات بين الدولتين العربيتين من خلال فتح صفحة جديدة في هذه العلاقات تتفق وما بينهما من روابط وعلاقات ، إذ تم الاتفاق على الأمور الآتية :-

١-اعتراف الجمهورية العراقية باستقلال الكويت في ٤ تشرين الاول ١٩٦٣وبسيادتها التامة بحدودها المبينة بكتاب رئيس وزراء العراق بتأريخ ٢١ حزيران ١٩٣٢م ، والذي وافق عليه أمير الكويت بكتابه المؤرخ في ١٠ آب ١٩٣٢م.

٢-تعمل الحكومتان على توطيد العلاقات الأخوية بين البلدين الشقيقين.

٣-تعمل الحكومتان على إقامة تعاون ثقافي وتجاري واقتصادي بين البلدين وعلى تبادل المعلومات الفنية بينهما.

٤-وتحقيقاً لذلك يتم فوراً تبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين على مستوى السفراء.

وجدير بالذكر ان الحكومة الكويتية قامت بتسجيل تلك الاتفاقية في كل من منظمة الأمم المتحدة ، وجامعة الدول العربية ، وبذلك أصبحت معترفاً بها على المستويين العربي والدولي. وبهذا أصبحت قضية الحدود هي التي فرضت نفسها على

العلاقات بين العراق والكويت للسنوات الاتية ، والتي شهدت نمو العلاقات الاقتصادية والتجارية والثقافية والسياسية بين البلدين ، وأفاد العراق على وجه خاص من القروض والمنح المالية التي قدمها له الكويت ، فعلى أثر توضيح الاتفاقية سالفة الذكر ، زار وفد عراقي الكويت، إذ تم التوصل إلى اتفاقيات تفصيلية قدمت الكويت بموجبها قرضاً إلى العراق بمبلغ ثلاثين مليون دينار كويتي (١٠٠ مليون دولار) بدون فائدة ، وأكدت الحكومة الكويتية ان هذا القرض هو في إطار وأهداف الصندوق الكويتي الذي تم أنشاؤه لخدمة المشروعات التنموية في البلاد العربية في أعقاب استقلال الكويت ، وعلى وجه التحديد في شهر كانون الأول ١٩٦١م[٢٣].

وطيلة أعوام ١٩٦٤م – ١٩٩٠م لم يوقع الطرفان أي التزام فيما يخص المشكلة الحدودية ، كما لم يعانيا من أزمات وتوترات بسببها ، باستثناء أزمة المخفر الحدودي المعروف بـ (الصامتة) في الأعوام ١٩٧٢م و ١٩٧٣م ، والذي استطاعت الجامعة العربية من تطويق آثارها وإنهاء مسبباتها .

وإذا كانت الأمور قد تطورت كثيراً في منطقة الخليج في أعقاب قيام الحرب العراقية – الإيرانية على امتداد سنواتها الثمان (١٩٨٠م -١٩٨٨م) ، فأن قضية الحدود بين العراق والكويت قد هدأت تماماً خلال تلك السنوات ، والتي شهدت الدعم الكويتي للعراق ، والذي كان دعماً سخياً ، فقد استخدمت الكويت مرفأها الرئيس لنقل الإمدادات العراقية ، وكانت الطرق البرية التي تعبر الكويت نحو البحر الأبيض المتوسط قد تحولت إلى خطوط تموين رئيسة للعراق منذ بدأت الحرب.

وبين سنتي ١٩٨٣م – ١٩٨٨م ، خصصت الكويت للعراق العائدات التي حققتها من إنتاج حوالي مئة وخمسة وعشرين ألف برميل من النفط يومياً من حقول النفط الواقعة في الجزء الشمالي من المنطقة السعودية – الكويتية المحايدة.

ومع انتهاء الحرب سنة ١٩٨٨م ، كانت الكويت قد منحت العراق قروضاً من دون فائدة بلغت قيمتها الإجمالية ، حسب أحد المصادر ، عشرة مليارات دولار[٢٤] .

ثالثا:-العلاقات العراقية – الكويتية خلال حقبة التسعينيات

عقب انتهاء الحرب العراقية – الإيرانية عادت قضية تخطيط الحدود الى الاهتمام، وذلك خلال زيارة ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء الكويتي الشيخ سعد العبد الله الصباح إلى بغداد في شهر شباط من عام ١٩٨٩م ، وبالرغم من ان العراق قد عبر عن استعداده لمعالجة هذه القضية ، فأنه واصل مطالبته بجزيرتي بوبيان و وربة، إلا ان ولي العهد الكويتي رفض هذا الطلب ، بدعوى ان الكويت تخطط لتطوير جزيرة بوبيان كمنتجع ، لذلك انتهت المفاوضات دون التوصل إلى اتفاق . لكن العلاقات القائمة بين البلدين لم تشهد إشارة للتدهور ، فقد قام أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح (١٩٧٧-٢٠٠٦) بزيارة بغداد في شهر أيلول من عام ١٩٨٩م بدعوة من رئيس النظام العراقي السابق ، وجرى تقليده وسام الرافدين. ومع انه لم يبحث موضوع الحدود مباشرة ، إلا انه أقترح معالجة قضية الحدود بوساطة التحكيم الدولي ، مما أثار امتعاض الرئيس العراقي لأنه كان ضد فكرة تدويل القضية، وهكذا انتهى عقد الثمانينيات من دون التوصل الى حل لإنهاء قضية الحدود[٢٥].

غير أن العراق سرعان ما كشف عن عدد من المواقف التي أدعى أن الحكومة الكويتية قد اتخذتها ، بهدف إلحاق الضرر به ، باتجاهات متعددة ، فهي من ناحية تجاوزت على أراض عراقية جديدة ، وقامت بحفر الآبار ، وسحب النفط العراقي من حقوله ، ومن ناحية أخرى لجأت إلى ضخ البترول متجاوزة حصتها في منظمة الأوبك لرفع أسعار النفط نحو التدني ، بالشكل الذي يعطل فرص العراق في التنمية ، وتجاوز آثار الحرب ، إلى غير ذلك من الممارسات التي وجد العراق فيها مبررات لغزو الكويت واحتلاله في الثاني من آب من العام ١٩٩٠[٢٦].

لقد اتسمت العلاقات العراقية - الكويتية بالتدهور خلال تسعينيات القرن العشرين، ولاسيما عندما اجتاحت القوات العراقية الاراضي الكويتية في الثاني من اب عام ١٩٩٠،ذلك الاجتياح الذي دفع ثمنه العراق ،اذ ابدت كل من لندن وواشنطن قلقهما ومخاوفهما من ان يواصل العراق زحفه الى العربية السعودية .واحساسا منها بالخطر المحدق ،سارعت السعودية الى اعلان موافقتها على دخول القوات الامريكية والبريطانية الى المملكة العربية السعودية وبدأت عملية درع الصحراء ورغم ازدياد قوات الامم المتحدة فوق اراضي العربية السعودية ،لم تنسحب القوات العراقية من الكويت ،مما دعا امريكا الى اعلان عملية عاصفة الصحراء ضد العراقيين في الكويت في السادس عشر من كانون الثاني[٢٧] .فعلى اثر ذلك اصدر مجلس الامن الدولي قراره المرقم(٦٦٠) والذي ادان الاجتياح العراقي للكويت وطالب بالانسحاب الفوري للقوات العراقية من الاراضي الكويتية وعودة الشرعية لدولة الكويت،وهدد باستخدام العقوبات الاقتصادية ضد العراق اذا لم يمتثل لما جاء في ذلك القرار.

الا ان العراق لم يستجب لقرار مجلس الامن ،ووصف ما حدث في الكويت بانه امر داخلي،كما ابدى مندوب العراق في الامم المتحدة اعتراضه على مندوب الكويت في مجلس الامن الذي لايحق له تمثيل الحكومة الجديدة التي تم اعلانها في الكويت.واعلن العراق ضم الكويت في الثامن من اب عام ١٩٩٠،الا ان مجلس الامن رفض ذلك واصدر القرار(٦٦١) والقرار(٦٦٢)،والذي تضمن بطلان عملية الضم وفرض عقوبات اقتصادية على العراق[٢٨].وطلبت من النظام السابق سحب قواته من الكويت في موعد لايتجاوز الثاني عشر من شهر كانون الثاني ١٩٩١ والا سيواجه قوات الامم المتحدة التي ستعمل عندها على طرد القوات العراقية من الكويت وعدت مارغريت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا "ان الغزو العراقي يشكل تحديا صارخا لمبادئ الامم المتحدة التي انشئت من اجلها"،وتابعت قائلة"ان نحن سمحنا لذلك الغزو ان ينجح ،فلن يبقى هنالك اي بلد صغير في مأمن"[٢٩].

وعلى العموم ،فقد كان لقرار فرض العقوبات الاقتصادية من الأمم المتحدة اثر فقد تكبد العراق خسائر هائلة في عائداته النفطية من العملات الاجنبية ، فضلاً عن حجز الودائع العراقية في البنوك الأمريكية منذ العام ١٩٩١م ،والتي تقدر بنحو مليار وسبعمائة مليون دولار وبقيت هذه المبالغ على حالها أي بدون احتساب فوائدها وكان العراق بأمس الحاجة إليها لغرض تمويل وارداته من السلع والخدمات الاجنبية ، وأدى ذلك إلى نقص في هذه السلع والخدمات في العراق.
وهكذا انطوت هذه التبعات المتعاقبة على هذا النحو على تقليص إضافي في الفعاليات الاقتصادية للبلاد كالزراعة، والصناعة ، والخدمات العامة ، فارتفعت من جراء ذلك معدلات البطالة والتضخم ونتيجة الحصار الاقتصادي الصارم الذي فرضه مجلس الأمن على الشعب العراقي ولغرض التخفيف من الويلات والأمراض والمجاعة في البلاد انشأ مجلس الأمن نظاماً خاصاً سمح بموجبه للحكومة العراقية تصدير كميات محدودة من النفط لغرض شراء الأغذية والأدوية اللازمة للمواطنين والذي سمي ببرنامج النفط مقابل الغذاء في العام ١٩٩٥[٣٠].
وتنفيذا لشروط هذا البرنامج ، فان هذه العائدات كانت ستحصل من المنظمات الدولية لتتولى هي وبإشراف منها إنفاق الأموال المجمدة على تمويل واردات محدودة ، وفي مقدمتها الأغذية والأدوية كما اوجب القرار أيضاً تخصيص ٣٠% من عائدات العراق النفطية لتسديد مطالبات التعويض الدولية التي ترتبت من جراء حرب الكويت .
وقد أقر الأمين العام للأمم المتحدة في ٢٩ أيار من العام ١٩٩٨م خطة توزيع قدمتها الحكومة العراقية بشأن الإمدادات الإنسانية للشعب العراقي في ظل آلية " النفط مقابل الغذاء" وجاءت موافقة الأمم المتحدة تلك لتدخل قرار مجلس الأمن المرقم (١١٥٣) العام ١٩٩٨ إلى حيز النفاذ بما يسمح بتصدير نفط عراقي بقيمة ٥,٢٥٦ مليار دولار خلال المدة الستة أشهر التالية لبدء تنفيذه . ويمثل هذا القرار زيادة مهمة في كمية النفط الذي يسمح للعراق ببيعها في ظل آلية " النفط مقابل الغذاء" بما تؤدي إلى زيادة موارد صندوق التعويضات شهرياً والتمكن من دفع التعويضات بشكل أسرع.
إن أهم المآخذ على هذه اللجنة كان ينبغي عليها ان تعمل على نفقة الطرف المستفيد وليس على العراق ، وان العراق كان ينبغي عليه ان يكون ممثلاً في اللجنة لأنه الطرف المعني في الأمر ولا يعقل ان يكون غائباً عن اللجنة وهي تقدم البت في ملايين طلبات التعويض وتستقطع مليارات الدولارات من أمواله دون علمه. فضلاً عن وضع سلطات التحالف يدها على أموال برنامج النفط مقابل الغذاء ،وكان قد تراكم منها حتى آذار من العام ٢٠٠٣ حوالي ٢١ مليار دولار[٣١].
كان للاوضاع الاقتصادية اثرها في عدم استئناف العلاقات العراقية - الكويتية ، فضلا عن ايعازها إلى انكفاء الحكومة على وجهها نتيجة الأوضاع الصعبة التي مر بها العراق بعد احتلال العراق للكويت وانشغاله في ترتيب الوضع العراقي الداخلي المرير ،الى جانب العقوبات الاقتصادية المفروضة ضد العراق من الامم المتحدة و القرارات الدولية ألاخرى بحق العراق كبلت الحكومة بقيود بحيث لا تستطيع إيجاد فرصة مواتية وأرضية مشتركة لاستئناف العلاقات بين البلدين .
فضلاً عن تعنت الحكومة الكويتية في مد جسور لبدء علاقات جديدة . فالعلاقات بين العراق والكويت انحنت منحى خطيراً بعد اجتياح الكويت . واتخذت ابعاد جيوستراتيجية ، واقتصادية سواء بإغلاق منافع الخليج العربي بوجه العراق وتحكم الكويت بها أم بفرض الحصار الاقتصادي الجائر على الشعب العراقي لمدة (١٣) عاماً وما آل اليه من تدمير لثروات العراق واقتصاده وبنيته الاجتماعية [٣٢].

رابعا:-العلاقات العراقية – الكويتية بعد عام ٢٠٠٣

شهدت العلاقات العراقية – الكويتية تحسنا نسبيا بعد سقوط النظام العراقي في العام ٢٠٠٣ على الرغم من وجود بعض الملفات العالقة فيما يتعلق بالخلاف الازلي وهو ترسيم الحدود والتعويضات وغيرها من الملفات الأخرى التي أقرتها الأمم المتحدة ، وذلك لبدء مرحله جديدة من العلاقات تقوم على التعاون وتحقيق المصالح المشتركة. وكما هو معروف أن العلاقات انقطعت في كافة المجالات عام ١٩٩٠، لكنها شهدت تحسناً نسبياً بعد سقوط النظام العراقي عام ٢٠٠٣[٣٣].
وبعد ان تولى الحاكم المدني (بول برايمر) منصبه في العراق عام ٢٠٠٣، اعلن عن ضرورة عودة العلاقات الى ما كانت عليه. وبتاريخ ٢٩كانون الاول٢٠٠٣ زار وزير الخارجية العراقي السابق (هوشيار زيباري) الكويت وألتقى مع وزير الخارجية الكويتي، واكد ان زيارته للكويت رسمية لأجراء مباحثات معهم حول العلاقات الثنائيه.وعند تشكيل مجلس الحكم الاستشاري العراقي، كانت الكويت في مقدمة الدول العربيه التي رحبت بتشكيل هذا المجلس، ذلك بعد ان قدم المجلس اعتذاره للشعب الكويتي عن غزو النظام السابق للكويت. وفي ٢٨حزيران٢٠٠٤، اعلنت الحكومة الكويتية ترحيبها بنقل السلطه الى العراقيين، كما استضافت كل من رئيس الوزراء العراقي (أياد علاوي) ورئيس الجمهورية (غازي الياور) .
ثم عاد (أياد علاوي) وزار الكويت مرة اخرى في الذكرى الرابعة عشر لاحتلال العراق للكويت، وكانت هذه الزيارة لها رمزيتها في الذاكرة الكويتية، وعبر عن رأيه رسميا بقوله:((يدين العراق الجديد الغزو..)) . وفي ٣٠كانون الثاني٢٠٠٥ رحبت الكويت بألانتخابات العراقية والتي اسفرت عن تشكيل حكومة (أبراهيم الجعفري)، واستقبلت الكويت رئيس الوزراء (أبراهيم الجعفري) وعدد من وزرائه، وأعادت الكويت العلاقات الدبلوماسية مع العراق بعد قطيعة استمرت (١٥) عاماً. وجاءت زيارة (ابراهيم الجعفري) في ١٨ حزيران٢٠٠٥ خطوة من خطوات بناء الثقة[٣٤].
وفي أب ٢٠٠٥، تبين ان الكويت لم تكتف بما حصل في ترسيم الحدود عام ١٩٩٠، فقد استغلت الفوضى السياسية والأمنية في العراق وقامت بأختراق الحدود العراقية - الكويتية، مما ادى الى توتر العلاقات بين البلدين . ولماجاءت مرحلة الحكومة الدائمة في العراق، وفي هذه المرحلة تم التطرق الى ملفات مهمة اثناء زيارة رئيس الوزراء (نوري المالكي) الى الكويت بتاريخ ٢٠ حزيران٢٠٠٦، ناقش خلالها ملف ترسيم الحدود وامكانية حلها عبر الحوار الثنائي والخلاص من وصايا

مجلس الامن وبتاريخ ١٥ تشرين الثاني٢٠٠٧ بحث الرئيس العراقي جلال طالباني مع امير الكويت الشيخ (صباح الاحمد الصباح)سبل تطوير التعاون بين البلدين في المجالات كافه، وضرورة اعادة التمثيل الدبلوماسي بين العراق والكويت، وقررت الكويت تعيين رئيس هيئة الاركان المتقاعد الفريق علي المؤمن سفيرا لها في بغداد، ليكون اول سفير لها في بغداد منذ عام ١٩٩٠، ووصل المؤمن بغداد في ٢٧تشرين الاول٢٠٠٨[٣٥] .

وفي ٢٧ شباط٢٠٠٩ قام محمد صباح السالم، رئيس مجلس الوزراء الكويتي، بزيارة العراق اذ اجتمع مع رئيس الوزراء نوري المالكي وشهد اللقاء بحث سلسلة من القضايا المهمة. وفي ١٠حزيران٢٠٠٩ أكد الناطق الرسمي باسم الحكومة العراقية (علي الدباغ) في مساع كويتيه لابقاء العراق تحت طائله البند السابع، مالم تنفذ بغداد التزاماتها تجاه الكويت في القضايا العالقة بين البلدين . وبدأت بوادر ازمة جديدة تلوح في الافق. وانتقد نواب عراقيون المعارضة لاخراج العراق من الفصل السابع ومطالبين الكويت بتعويضات تصل الى (٤) الاف مليار دولار جراء تورط الكويت بمسألتين هما : دعم الحرب التي قام بها صدام ضد ايران عام ١٩٨٠ وادت لخسائر فادحة للعراق، ودعم الحرب الامريكية على العراق التي لم تكن مدعومة بقرار دولي.هذه الدعاوي عكرت صفوة العلاقات بين البلدين في وقت كان العراق يحتاج الى علاقات تتسم بالود والتعاون[٣٦].

ولتعزيز العلاقات واعادة الاجواء الودية تم تقديم اوراق اعتماد (محمد حسين محمد بحرالعلوم) بتاريخ الاول من حزيران٢٠١٠ كأول سفير للعراق في الكويت بعد الاحتلال الامريكي على العراق. وقد زار رئيس مجلس الوزراء الكويتي (ناصر محمد الصباح) بغداد بتاريخ ١٢كانون الثاني٢٠١١ وصرح بان ((المرحله السابقة انتهت ونحن الان في مرحله جديدة من العلاقات الثنائية وان كانت هناك صعوبات تواجهنا علينا ان نحلها بالطرق السلمية))[٣٧] وفي ١٦شباط٢٠١١ زار رئيس الوزراء العراقي(نوري المالكي) الكويت على رأس وفد رافقة فيها كل من وزراء الخارجية والنقل وحقوق الانسان وشؤون النواب ومستشار الامن الوطني، وتم مناقشة العلاقات الثنائية بين البلدين، فضلا عن الملفات العالقة بين العراق والكويت من خلال التفاهم المشترك بين الجانبين.

وشهدت العلاقات العراقية -الكويتية، تطورا ملموسا في السنوات الأخيرة، لاسيما عقب المساعي الحثيثة التي بذلها قادة البلدين لتجاوز خلافات الماضي، وهو الأمر الذي تحقق بشكل فعلي حينما أسهمت الكويت في اخراج العراق من طائلة الفصل السابع، بعدما أوفى العراق بكافة التزاماته تجاه الكويت ، فضلا عن تكثيف الزيارات الرسمية بين قادة البلدين، والتي تمخض عنها ولادة مرحلة جديدة من العلاقات المبنية على حسن الجوار[٣٨].

خامسا:-اثر القضايا العالقة في تطوير العلاقات العراقية - الكويتية

شهدت العلاقات بين البلدين العديد من المشكلات والقضايا التى اثرت وبشكل مباشر فى علاقة البلدين نذكر منها[٣٩]:-

١-**ملف ترسيم الحدود:**-وهو ملف قديم نسبيا،حيث بدأ ملف الخلافات الحدودية بين البلدين في البروز ،بعد استقلال الكويت عن بريطانيا في العام ١٩٦١،ولاتزال هذه الخلافات قائمة بشأن ترسيم الحدود المشتركة التي حددها القرار رقم ٨٣٣ في العام ١٩٩٣، والبالغ طولها ٢١٦ كيلو مترا .ورغم استعداد العراق للاعتراف بحدود الكويت البرية.الا انه يرى ان ترسيم الحدود البحرية يعطل منفذه على الخليج الحيوي لاقتصاده .فضلا عن ان السلطات الكويتية تقوم بحجز زوارق صيد عراقية،وتعتقل صيادين عراقيين لدخولهم المياه الاقليمية بصورة غير قانونية. وقد اعلنت الحكومة العراقية في تشرين الثاني ٢٠١٠ عن الاتفاق مع الكويت لانشاء منطقة عازلة بعرض ٢٠٠ متر على كل من جانبي الحدود ،على ان تكون المنطقة خالية بشكل تام من اي انشطة بإستثناء شرطة الحدود،وكذلك نقل مزارعين عراقيين الى منازل جديدة تدفع ثمنها الكويت كتعويض لهم.

٢-**ملف التعويضات:**-ان التعويضات التي تتلقاها الكويت من العراق ترتبط بقرارات دولية واجبة التنفيذ،حيث فرض مجلس الامن سلسلة من العقوبات على العراق بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة عام ١٩٩٠،منها دفع تعويضات تصل الى ٥%من اجمالي عائدات النفط كتعويضات عن غزو العراق للكويت ابان حكم النظام السابق.يتم دفعها لصندوق تعويضات الكويت التابع للامم المتحدة.وقد تلقى الصندوق طلب تعويضات بلغت ٣٦٨ مليار دولار،الا انه اقر ٥٢ مليار دولار فقط،وبلغت القيمة الاجمالية للتعويضات التي دفعت للكويت،حكومة وقطاعا خاصة٣٠،١٥ مليار دولار،ولم يتبق منها سوى اقل من ٢٢مليار دولار.

٣-**ملف الديون:**- تقدر الديون المستحقة للكويت على العراق بـ(١٦)مليار دولار (يمثل الدين قروضا كويتية للعراق خلال عهد النظام السابق،جاء معظمها خلال الحرب العراقية –الايرانية بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٨ ،حيث طالب العراق باعفائه او اطالة مدة التسديد ،او اعادة جدولتها،او حتى تخفيضها.وثمة توافق رسمي وشعبي داخل الكويت الى حد كبير بشأن ما يتعلق بهذا الموضوع ،لكن هناك بعض التيارات الداخلية الكويتية التي تسير ضد التيار،وتطالب باعادة النظر في مسألة الديون بل وفي العلاقات مع العراق من منظور مختلف.فضلا عن ان الكويت بقيت متمسكة بموضوع الديون ،ولم تأخذ بما اقره نادي باريس فى العام ٢٠٠٤ باطفاء ٨٠% من ديون العراق[٤٠]

٤- **ملف الاسرى:**-هناك مطالبات كويتية مستمرة لبغداد بان تكشف لها وتعيد مئات اسرى الحرب الذين اعتبروا في عداد المفقودين خلال اشهر الاحتلال السبعة.وخلال السنوات الماضية،كشفت هيئة الصليب الاحمر الدولي عن مصير اكثر من ٣٠٠ مفقود.بينهم ٢١٥ كويتيا،و٨٢ عراقيا و١٢ سعوديا واخرون من جنسيات مختلفة[٤١].اذ مازالت اعداد منهم في

عداد المفقودين وتطالب الكويت من العراق تقديم المزيد من المساعدة والتعاون في البحث عنهم[٤٢]،لذا تبقى مسألة الاسرى الكويتيون من بين القضايا التي لم تحسم لحد الآن[٤٣].

٥-**الارشيف الاميري:**-يعد من ابرز القضايا العالقة بين الكويت والعراق اعادة الارشيف الاميري الذي استولى عليه العراق اثناء الغزو،حيث تسلمت الكويت جزءا منه عام ٢٠٠٩ بوساطة من الجامعة العربية والامم المتحدة .تضمن ارشيف ووثائق أمن الدولة،ووزارات الداخلية والخارجية والاعلام والنفط والمواصلات ،ودائرة الاثار والمتاحف ،ودائرة الجنسية وملفات تابعة للديون الاميري ومجلس الوزراء ،ووثائق اخرى تتعلق بالحدود الكويتية- العراقية ووفقا لما ذكرته وزارة الاعلام الكويتية،فان الوثائق التي سلمها العراق دون مستوى تطلعات الكويت،ولا تمثل الارشيف الحقيقي على حد قولهم-وقد نشرت الخارجية العراقية حينذاك اعلانات في وسائل الاعلام تحث المواطنين على الادلاء بمعلومات تتعلق بالممتلكات الكويتية ،وان من يستحوذ على اي منها عليه ان يبادر بتسليمها . الا ان تجربة الغزو الذي تعرض لها العراق منذ ثماني سنوات تكون قد قضت على بقايا الارشيف الكويتي المتوافر لديه[٤٤].

الى جانب تلك المشكلات ،فقد برزت مشكلات أخرى كان لها تأثيرها في تدهور العلاقات بين البلدين ولعل أهمها أزمة ميناء مبارك والتي سنفرد لها محور للوقوف على حيثياتها.

سادسا:-العلاقات العراقية –الكويتية وازمة ميناء مبارك

يقع ميناء مبارك الكبير في جزيرة بوبيان بأقصى شمال غربي الخليج، وتبلغ كلفة إنشائه نحو ١.١ مليار دولار، ويضم الميناء في مرحلته الأولى، التي يُتوقع إنجازها عام ٢٠١٦م، أربعة أرصفة مع وجود مخطط هيكلي مستقبلي يصل إلى ٦٠ رصيفًا.

وتنظر الكويت، التي دشنت المشروع في مايو/أيار ٢٠١٥، وتعاقدت مع شركة هيونداي الكورية لبنائه، إلى الميناء بوصفه الخطوة الأولى على طريق جعلها مركزًا ماليًّا وتجاريًّا على المستويين الإقليمي والعالمي.

وقد بدأت شرارة الأزمة حول ميناء مبارك الكبير بعد طلب بغداد رسميًا من الكويت التوقف مؤقتًا عن تنفيذ بناء الميناء، لحين تأكد الجانب العراقي من خلو المشروع من أية أضرار ملاحية أو بيئية أو اقتصادية على العراق.

وتصاعدت حدة الأزمة مع وجود تراشق إعلامي وتصعيد نيابي بين الجانبين العراقي والكويتي، حتى بلغ الأمر أن أطلقت ما تسمى بكتائب حزب الله العراقي تهديدات بوقف المشروع بالقوة ما لم يوقفه الجانب الكويتي طواعية، كما حذرت بعض الأطراف الصحفية العراقية الكويت من مواجهة "٢ أغسطس آخر" في حال استمرت في بناء الميناء بدعوى أنه يمثل انتهاكًا للقانون الدولي، واجتراءً على المياه الإقليمية للعراق[٤٥].

وقد أعادت هذه الحالة المتأزمة نيابيًا وإعلاميًا في العلاقات الكويتية-العراقية حول ميناء مبارك الكبير؛ للذاكرة مشاهد التوتر العراقي-الإيراني في سبعينيات القرن الماضي، حين مثَّل الخلاف حول مياه شط العرب هاجسًا قاد في نهاية المطاف إلى نشوب حرب بين إيران والعراق في أيلول من العام ١٩٨٠م بعد نقض اتفاقية الجزائر التي أبرمها الجانبان لتسوية هذا النزاع في العام ١٩٧٥م.

وترى وجهة النظر العراقية أن إنشاء الكويت لهذا الميناء يمثل خطورة على مستقبل الملاحة العراقية، وستكون له تأثيراته السلبية في إطلالة العراق البحرية على مياه الخليج.

ويستند العراق في ذلك إلى مجموعة من الحجج تتمثل في الآتي[٤٦]

- سوف يؤدي إنشاء ميناء مبارك الكبير إلى تضييق المسطح المائي في خور عبد الله، الذي يعد مياهًا مشتركة بين الكويت والعراق؛ مما سيؤدي بدوره إلى تقليل أهمية الموانئ العراقية لاسيما مينائي أم قصر والزبير مما سيؤثر على القدرات الاقتصادية للعراق .

- سوف يقلص الميناء الجديد من مساحة السواحل العراقية ليحصرها فيما لا يتجاوز الـ ٥٠ كيلو مترًا بينما ستتسع مساحة السواحل الكويتية لتصل إلى نحو ٥٠٠ كيلو متر .

-سيزيد الميناء الجديد من الترسيبات الطينية في القنوات الملاحية مما سيعرقل حركة الملاحة في الموانئ العراقية، ويترتب عليه آثارًا بيئية خطيرة .

- سيجعل ميناء مبارك الكبير في حال استكمال إنشائه، مشروع ميناء الفاو الكبير بلا قيمة، وهو الميناء الذي أعلن العراق عن التخطيط لتنفيذه منذ عام ووضع حجر أساسه في إبريل/نيسان عام ٢٠١٠م، و الذي يراهن العراق على أن يكون واحدًا من أكبر الموانئ المطلة على الخليج، ويسعى لأن يصبح بموجبه نقطة محورية للتجارة الإقليمية والعالمية، عبر ربط الميناء برًّا بطرق وسكك حديد بأوروبا مرورا بتركيا فيما يُعرف بالقناة اليابسة أو الجافة.

وكان وزير النقل العراقي قد اعتبر خلال مؤتمر صحفي في مايو/أيار الماضي أن مشروع ميناء مبارك الكبير يخالف قرار مجلس الأمن الدولي رقم (٨٣٣) لسنة ١٩٩٣م بشأن ترسيم الحدود بين العراق والكويت[٤٧].

وفي المقابل، ترى الكويت أن الميناء يقام على أراض كويتية؛ ومن ثَمَّ فإن قرار إنشائه أمر سيادي يخص الكويت وحدها وليس من حق العراق التدخل فيه، لاسيما أنه بعيد عن خط التماس البحري مع العراق، ولن يؤثر على الملاحة البحرية العراقية.

وفي الواقع،ان الاسباب الكامنة وراء الاصرار الكويتي على بناء ميناء مبارك الكبير في خور عبد الله هي كالآتي:-

اولا :- ان كانت الفكرة كويتية فان الهدف منها اجهاض مشروع ميناء الفاو الكبير وخنق موانئ العراق في شمال خور عبد

الله او لنقل تحجيم التجارة العراقية والموانئ العراقية مما يؤدي الى تحول قسم من هذه التجارة لصالح الكويت.
ثانيا :- اذا كانت الفكرة كما صورها البعض بانها فكرة بريطانية من تصميم (توني بلير) فان المراد منها ادخال العراق والكويت في حرب يتدخل فيها الغرب ليحافظ على التوتر الموجود في المنطقة ناهيك عن الاموال الطائلة التي سيجنيها الغرب من أي صراع بين العراق والكويت أي ان الغرض من المشروع هو استنزاف خيرات البلدين بايجاد مشكلة جديدة تضاف الى قائمة المشاكل الاخرى بين العراق والكويت[٤٨]
وفي الواقع، أن الهدف الرئيس للكويت من وراء بناء ميناء مبارك الكبير يتمثل في السعي لتضييق الخناق على العراق وحصره بحريًا ومحاصرته اقتصاديًا، خشية من تمكنه من استعادة قدراته ودوره ومكانته الكبيرة في منطقة الخليج من جديد[٤٩]
ولا ننسى ان لإنشاء ميناء مبارك مؤثرات اقتصادية خطيرة على الاقتصاد العراقي نذكر منها[٥٠]:
١-إصابة الموانئ العراقية الواقعة شمال خور عبدالله بالشلل التدريجي بعد تنفيذ المشروع، ومن ثم فقدان الموانئ العراقية لتعاملاتها المعتادة مع خطوط الشحن البحري العالمية، وفقدان آلاف الأيدي العاملة العراقية التي تعمل في تلك الموانئ أعمالها.
٢-ستؤدي حركة البواخر الكثيفة في المنطقة الى تأخر وصول البواخر الى الموانئ العراقية ،اذ ستزداد فترات الانتظار بشكل كبير.
٣-سيكون من الصعوبة استيعاب البواخر الداخلة والخارجة من والى الموانئ العراقية في آن واحد نتيجة لضيق القناة الملاحية،فهو يقطع كمية كبيرة من المياه عن ميناء ام قصر مما سيؤدي الى انخفاض منسوبة بشكل حاد[٥١].
٤- السيطرة التامة مستقبلا على حقل السيبة الغازي (وهو احد ٦ حقول غازية في العراق) والذي يعد من اكبر حقول الغاز بالمنطقة والذي يقدر مخزونه الغازي بـ(١,١) مليار قدم مكعب والذي تصل امتداداته إلى المنطقة الواقعة تحت الرقعة الجغرافية التي بني عليها ميناء مبارك، والذي سبق أن الحكومة العراقية أحالت عقد الاستثمار إلى شركة Kuwait energy الكويتية عام ٢٠٠٥ وهي السنة نفسها التي بدأت الحكومة الكويتية بوضع مخططات الميناء علما أن عقد الاستثمار الكويتي ينتهي عام ٢٠٣١مما يمهد الطريق للكويت للاستيلاء وسرقة خزين الحقل الغازي والذي يجب ان يكون الشعب العراقي أولى به مع نتيجة معاناته لسنين طوال مع أزمة الطاقة الكهربائية.
٥-المضايقات التي قامت بها زوارق الدورية الكويتية ضد السفن المارة في خور عبدالله والمتوجهة إلى الموانئ العراقية تدل على نية الحكومة الكويتية بفرض رسوم على مرور السفن العراقية أو المتجهة إلى الموانئ العراقية.
٦- إن عمليات الحفر والردم وإنشاء السواتر الخراسانية في خور عبدالله سوف تلحق الضرر بالثروة السمكية في المياه الإقليمية العراقية[٥٢]، ففي المستقبل سيصبح الحوض المائي المغلق خال من الثروة السمكية التي هي اساسا مصدرها الخليج ،وبغلق منطقة رأس البيشة بأنشاء ميناء مبارك ستكون الهجرة السمكية الى الحوض المائي المذكور شبه مستحيلة.
٧-كما سيفقد مجموعة كبيرة من سكان البصرة الذين يعتاشون على صيد الاسماك ارزاقهم وارزاق عوائلهم،مما يزيد حالة الفقر والبطالة في محافظة البصرة ،اذ ان الميناء سيقلص الرقعة المائية المخصصة لصيد الاسماك ويحرم الصيادين العراقيين من مهنتهم الوحيدة[٥٣].

الخاتمة

يتضح مما تقدم ،ان العلاقات العراقية - الكويتية قد تميزت بالتذبذب ما بين التعاون المشروط أو الانغلاق والتعقيد والقطيعة بين البلدين . فقد اوجدت السياسة بابا لبعض الخلافات والتي يعود تاريخها إلى ثلاثينيات القرن الماضي عندما بدأ العراق يستعد لنيل استقلاله ويرتب أوراقه الداخلية للدخول في عصبة الأمم الذي يتطلب منه ترسيم حدوده وكان من الطبيعي ان تتفاقم المشكلة بسبب تثبيت الحدود بين الطرفين واستمرت المشكلة الحدودية لسنوات عدة ، ولكن هذا الأمر لم يؤثر في اللحمة الاجتماعية بين الشعبين . ولم يظهر الخلاف العراقي الكويتي بشكل عملي وفق متغيرات الصراعات والخلافات السياسية إلا في عام ١٩٦١م عندما اعلن رئيس الوزراء العراقي آنذاك عبد الكريم قاسم عن رغبته بضم الكويت إلى العراق ، من هنا بدأت الكويت تعاني من شبح اسمه العراق وأثرت بشكل مباشر في طبيعة الفرد السيكولوجية بالنسبة للمواطن الكويتي الذي أخذ يشعر بالخوف والقلق من العراق .
وبالرغم من التحسن الملحوظ الذي شهدته العلاقات بين البلدين لاسيما خلال الحرب العراقية الايرانية،والتي وصلت الى حد منح الكويت العراق قروض مالية،الا ان تلك العلاقات سرعان ما توترت بسبب اثارة قضية الحدود بين البلدين.
ليس هذا فحسب فقد شهدت العلاقات حالة من التصعيد خلال حقبة التسعينيات عندما اجتاحت القوات العراقية الاراضي الكويتية،ذلك الاجتياح الذي دفع ثمنه الشعب العراقي ،فقد ادى تصلب موقف النظام السابق الى فرض مجلس الامن الدولي عقوبات اقتصادية صارمة بحق الشعب العراقي.
وبالرغم من تدهو العلاقات بين البلدين لم تمنع القضايا والملفات العالقة بين العراق والكويت لاسيما بعد عام ٢٠٠٣من محاوله تطوير العلاقات الثنائية في مجالات شتى، وذلك لبدء مرحله جديدة من العلاقات تقوم على التعاون وتحقيق المصالح المشتركة.فقد كانت الكويت من أوائل الدول التي قدمت الدعم والمعونة للشعب العراقي فور سقوط النظام السابق. كما قدمت عبر مؤتمر مدريد للدول المانحة الذي عقد في نهاية ٢٠٠٣ ما جملته مليار ونصف المليار دولار لإعادة إعمار البينة

التحتية.
هذا النهج الكويتي الداعم للعراق الجديد كان له أثره البالغ في تلطيف العلاقات بين الجانبين وترميم ما خلفته حقبة النظام السابق من دمار .

الهوامش

١-لمياء محسن الكناني ومالك دحام الجميلي،العلاقات العراقية الكويتية واشكالية ميناء مبارك،مجلة دراسات دولية ،جامعة بغداد،العدد ٥٢، ٢٠١٠،ص٦-٧.
٢-المصدر نفسه،ص٧.
٣-المصدر نفسه،ص٧.
٤- عاطف لافي مرزوك السعدون، مستقبل العلاقات العراقية وبلدان الطوق: دراسة في ظل بيئة دولية متغيرة، العراق- النجف الاشرف، المركز العراقي للبحوث والدراسات،ط١ ، ٢٠٠٩،ص١٣٠
٥-نايف المطيري واخرون، العلاقات الكويتية العراقية: الابعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الكويت ،مجلس الامة الكويتي ،تشرين الثاني ٢٠٠٣،نقلا عن شبكة الانترنت الموقع:http://www.vb.arabsgate.com
٦- المصدر نفسه.
٧- المصدر نفسه.
٨- أحمد الرشيدي وآخرون الكويت من الإمارة إلى الدولة ، جامعة القاهرة،مركز البحوث والدراسات ، ١٩٩٣ ، ص٤٣٣-٤٣٤.
٩- قحطان احمد سليمان الحمداني، السياسة الخارجية العراقية من ١٤ تموز ١٩٥٨الى ٨شباط ١٩٦٣،القاهرة ،مكتبة مدبولي،٢٠٠٨،ص.١٧٨
١٠- نايف المطيري، المصدر السابق.
١١- نايف المطيري، المصدر نفسه.
١٢- نايف المطيري، المصدر نفسه.
١٣- قيس جواد علي الغريري،مشاكل الحدود العراقية – الكويتية ١٩١٣-١٩٦٨ دراسة سياسية تاريخية،مجلة العرب والمستقبل،يصدرها مركز دراسات وبحوث الوطن العربي،العدد ١٩،السنة الرابعة،نيسان ٢٠٠٧،ص١٩.
١٤- تشارلز تريب،صفحات من تاريخ العراق،ترجمة زينة جابر ادريس،بيروت،الدار العربية للعلوم،ط٢٠٠٦،١، ص٢٢٨.
١٥-فيبى مار،تاريخ العراق المعاصر:العقد الجمهوري ،ترجمة مصطفى نعمان احمد،جـ١،القاهرة،دار مصر للطباعة،٢٠٠٩،ص.٦٣
١٦-محمد حسن الجابري،الصراعات السياسية في العراق ١٩٥٨-١٩٦٣،بغداد،دار مرتضى للطباعة والنشر،ط١ ،٢٠٠٧، ص٩٤.
١٧-نايف المطيري واخرون، المصدر السابق.
١٨-حسن العلوي،عبد الكريم قاسم :رؤية بعد العشرين،بغداد،ط١، ١٩٨٣،ص٥٥
١٩- مريم جويس، الكويت ١٩٤٥-١٩٩٦،ترجمة مفيد عبدوني، بيروت-لبنان، دار امواج للطباعة والنشر،ط١، ٢٠٠١،ص.١٤٤
٢٠-قحطان احمد سليمان الحمداني، المصدر السابق، ص .٢٠١
٢١- قيس جواد علي الغريري،المصدر السابق،ص ٧٠ .
٢٢-حيدر صبخي عفات الجوراني،العلاقات العراقية الكويتية ١٩٩٠-٢٠١١،رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة بغداد،كلية العلوم السياسية،٢٠١٢،ص٢٤-٢٥.
٢٣- المصدر نفسه،ص٢٥.
٢٤- المصدر نفسه،ص٢٦.
٢٥- المصدر نفسه،ص٢٧
٢٦-ستار جبار علاي،العراق ومشكلات الجوار الجغرافي،الكويت انموذجا،اوراق دولية،جامعة بغداد،مركز الدراسات الدولية،العدد١٩٦،كانون الاول٢٠١٠،ص١-٢.
٢٧-مريم جويس،المصدر السابق،ص.٢١٢
٢٨- حيدر صبخي عفات الجوراني،المصدر السابق،ص٧٨-٧٩.
٢٩-مريم جويس،المصدر السابق، ص٢١٢
٣٠- المصدرنفسه،ص٧٩-٨٠.
٣١- المصدرنفسه،ص٨٠.
٣٢- المصدرنفسه،ص١٠٦.

٣٣- متغيرات العلاقات العراقية الكويتية (١٩٣٢- ٢٠١٤)،صحيفة الزمان،نقلا عن شبكة الانترنت بتاريخ ١٤ تموز ٢٠١٤الموقع:http://www.azzaman.com
٣٤- العلاقة العراقية ـ الكويتية بين الأمس واليوم أزمة التصريحات النيابية بين العراق والكويت،صحيفة الاتحاد ،نقلا عن الموقع:http://www.alitthad.com
٣٥-المصدر نفسه.
٣٦-المصدر نفسه.
٣٧-سرحان غلام حسين،العلاقات العراقية- الكويتية واشكالية الفصل السابع،ضمن كتاب العراق ومجلس التعاون الخليجي،بغداد،بيت الحكمة،٢٠١١،ص.١٢٢
٣٨-محمد عز العرب، ملفات تاريخية لم تحسم :القضايا العالقة في العلاقات الكويتية –العراقية،مجلة السياسة الدولية،القاهرة،العدد١٨٤،نيسان ٢٠١١،ص١٢٦.
٣٩-المصدر نفسه،ص١٢٧.
٤٠-فراس البياتي،التحول الديمقراطي في العراق بعد ٩ نيسان ٢٠٠٣،العراق ،العرف للمطبوعات،ط ١،٢٠١٣،ص.٣٠٠
٤١-مفيد الزيدي، العلاقات العراقية-الكويتية من التأزم الى بوادر الانفراج،اوراق دولية ،جامعة بغداد،مركز الدراسات الدولية،العدد ٢١١،اذار ٢٠١٢،ص٨.
٤٢- محمد عز العرب، المصدر السابق،ص١٢٧.
٤٣-عاطف لافي مرزوك السعدون، المصدر السابق،ص.١٣٤
٤٤-مفيد الزيدي، المصدر السابق،ص٨.
٤٥-محمد بدري عيد، ميناء "مبارك الكبير": تحد جديد للعلاقات الكويتية العراقيةنقلا عن شبكة الانترنت بتاريخ ٢٤ اب ٢٠١١الموقع،http://webcache.googleusercontent.com
٤٦-المصدر نفسه.
٤٧-المصدر نفسه.
٤٨- حيدر ضاري الخفاجي، مقترح لحل ازمة ميناء مبارك الكبير، نقلا عن شبكة الانترنت بتاريخ ٢ اب ٢٠١١الموقع: http://www.nasiriyah.org
٤٩- محمد سالم الكواز، موقف العراق من مشروع بناء ميناء مبارك الكبير ومدى اثره على واقع الاقتصاد العراقي رؤية تحليلية،اوراق اقليمية،جامعة الموصل،مركز الدراسات الاقليمية،العدد ٤٠،ايلول ٢٠١١،ص١١.
٥٠-ثائر علوان محمد، آراء الباحثين حول ميناء مبارك وآثاره في السوق والاقتصاد العراقي http://www.mracpc.uobaghdad.edu.iq
٥١-قاسم محمد عبيد وجواد كاظم البكري،ازمة ميناء مبارك الكويتي واثارها على العراق،بغداد،مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية،٢٠١١،ص.٣٣
٥٢-ثائر علوان محمد،المصدر السابق،ص١.
٥٣- قاسم محمد عبيد، المصدر السابق،ص٣٦.

المصادر

اولا:-الكتب

١-أحمد الرشيدي وآخرون الكويت من الإمارة إلى الدولة ، جامعة القاهرة،مركز البحوث والدراسات ، ١٩٩٣ .
٢-تشارلز تريب،صفحات من تاريخ العراق،ترجمة زينة جابر ادريس،بيروت،الدار العربية للعلوم،ط.١،٢٠٠٦
٣- حسن العلوي،عبد الكريم قاسم :رؤية بعد العشرين،بغداد،ط١، ١٩٨٣
٤-ستار جبار علاي،العراق ومشكلات الجوار الجغرافي،الكويت انموذجا،اوراق دولية،جامعة بغداد،مركز الدراسات الدولية،العدد١٩٦،كانون الاول.٢٠١٠
٥-سرحان غلام حسين،العلاقات العراقية- الكويتية واشكالية الفصل السابع،ضمن كتاب العراق ومجلس التعاون الخليجي،بغداد،بيت الحكمة،.٢٠١١
٦-فيبى مار،تاريخ العراق المعاصر:العقد الجمهوري ،ترجمة مصطفى نعمان احمد،جـ١،القاهرة،دار مصر للطباعة،٢٠٠٩.
٧-فراس البياتي،التحول الديمقراطي في العراق بعد ٩ نيسان ٢٠٠٣،العراق ،العرف للمطبوعات، ط ١،٢٠١٣.
٨- قاسم محمد عبيد وجواد كاظم البكري،ازمة ميناء مبارك الكويتي واثارها على العراق،بغداد،مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية،.٢٠١١
٩- قحطان احمد سليمان الحمداني، السياسة الخارجية العراقية من ١٤ تموز ١٩٥٨الى ٨شباط ١٩٦٣،القاهرة ،مكتبة مدبولي،٢٠٠٨.
١٠- عاطف لافي مرزوك السعدون، مستقبل العلاقات العراقية وبلدان الطوق :دراسة في ظل بيئة دولية متغيرة، العراق- النجف الاشرف، المركز العراقي للبحوث والدراسات،ط١ ، ٢٠٠٩.

١١-مفيد الزيدي، العلاقات العراقية-الكويتية من التأزم الى بوادر الانفراج،اوراق دولية ،جامعة بغداد،مركز الدراسات الدولية،العدد ٢١١،اذار ٢٠١٢.
١٢-محمد سالم الكواز، موقف العراق من مشروع بناء ميناء مبارك الكبير ومدى اثره على واقع الاقتصاد العراقي رؤية تحليلية، اوراق اقليمية، جامعة الموصل، مركز الدراسات الاقليمية، العدد ٤٠،ايلول ٢٠١١.
١٣-مريم جويس ،الكويت ١٩٤٥-١٩٩٦،ترجمة مفيد عبدوني ،بيروت-لبنان، دار امواج للطباعة والنشر،ط١، ٢٠٠١.
١٤-محمد حسن الجابري،الصراعات السياسية في العراق ١٩٥٨-١٩٦٣،بغداد،دار مرتضى للطباعة والنشر،ط١ ،٢٠٠٧.

ثانيا:-المجلات

١- قيس جواد علي الغريري،مشاكل الحدود العراقية – الكويتية ١٩١٣-١٩٦٨ دراسة سياسية تاريخية،مجلة العرب والمستقبل،يصدرها مركز دراسات وبحوث الوطن العربي،العدد ١٩،السنة الرابعة،نيسان ٢٠٠٧.
٢- لمياء محسن الكناني ومالك دحام الجميلي،العلاقات العراقية الكويتية واشكالية ميناء مبارك،مجلة دراسات دولية،جامعة بغداد، العدد ٥٢،٢٠١٠.
٣-محمد عز العرب،ملفات تاريخية لم تحسم:القضايا العالقة في العلاقات الكويتية –العراقية،مجلة السياسة الدولية،القاهرة،العدد١٨٤،نيسان ٢٠١١.

ثالثا:-الرسائل الجامعية

١-حيدر صبخي عفات الجوراني،العلاقات العراقية الكويتية ١٩٩٠-٢٠١١،رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة بغداد،كلية العلوم السياسية،٢٠١٢.

رابعا:-الانترنت

١-ثائر علوان محمد، آراء الباحثين حول ميناء مبارك وآثاره في السوق والاقتصاد العراقي http://www.mracpc.uobaghdad.edu.iq
٢- حيدر ضاري الخفاجي، مقترح لحل ازمة ميناء مبارك الكبير،نقلا عن شبكة الانترنت بتاريخ ٢ اب ٢٠١١الموقع: http://www.nasiriyah.org
٣-العلاقة العراقية ـ الكويتية بين الأمس واليوم أزمة التصريحات النيابية بين العراق والكويت،صحيفة الاتحاد ،نقلا عن الموقع:http://www.alitthad.com
٤- متغيرات العلاقات العراقية الكويتية (١٩٣٢- ٢٠١٤)،صحيفة الزمان،نقلا عن شبكة الانترنت بتاريخ ١٤ تموز ٢٠١٤الموقع:http://www.azzaman.com
٥-محمد بدري عيد،ميناء "مبارك الكبير": تحد جديد للعلاقات الكويتية العراقيةنقلا عن شبكة الانترنت بتاريخ ٢٤ اب ٢٠١١الموقع،http://webcache.googleusercontent.com
٦- نايف المطيري واخرون، العلاقات الكويتية العراقية: الابعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الكويت ،مجلس الامة الكويتي ،تشرين الثاني ٢٠٠٣، نقلا عن شبكة الانترنت الموقع:http://www.vb.arabsgate.com